كرنفال الفنّ
**في غَزّة**

العدالة الانتقالية
**ما لها وما عليها**

النخبة الفرنسية
**في مواجهة إيمانويل تود**

www.aldohamagazine.com

# الدوحة

ملتقى الإبداع العربي والثقافة الإنسانية

العدد 93 - يوليو 2015

مجّاناً مع العدد كتاب:
**زِينة المعنى**
(الكتابة، الخط، الزخرفة)
يوسف ذنون

سكّة حديد الحجاز
حلم اغتاله لورانس

فلسطين كما رأها سارتر



إيلي داغر:
اكتشفت بيروت متأخراً

## من مطار إلى مطار .. حيوات طارئة

Al Doha Magazine Issue No. 93

# الإنصاف والمصالحة في المغرب

د.إدريس لكريني*

اقترن التحوُّل الديموقراطي في كثير من الدول خلال العقود الأخيرة بتطبيق آليات العدالة الانتقالية، اقتناعاً بأن بناء المستقبل لا يمكن أن يتأتّى على حساب الماضي أو بدون استحضاره والسعي لتجاوز إكراهاته ومشاكله العالقة والاستفادة منها.

تحفل الممارسة الدولية على امتداد مناطق مختلفة من العالم بتجارب حديثة في هذا الشأن؛ ونذكر منها الهيئة الوطنية حول اختفاءات الأشخاص بالأرجنتين (عام 1983)، ومفوضية جنوب إفريقيا للحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا (عام 1994)، وهيئة الحقيقة والمصالحة بصربيا (عام 2004)، ثم هيئة التلقّي والحقيقة والمصالحة بتيمور الشرقية (عام 2002).

ينطوي موضوع العدالة الانتقالية على أهمية راهنية بالنسبة للمنطقة العربية؛ حيث يعيش العديد من

دول الحِراك على إيقاعات الصراع والعنف الناتجين عن عدم القدرة على تدبير المرحلة باقتدار وكفاءة.

منذ حصولها على الاستقلال؛ مَرّ العديد من الدول العربية بمظاهر مختلفة من الصراع التي اتخذت في كثير من الأحيان طابعاً من العنف وارتكبت خلالها الكثير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما أثر بالسلب على استقرارها وعلى مسارها السياسي والتنموي؛ وأفرز إشكالات سياسية واجتماعية أسهمت في تمزّق كيان الدولة والمجتمع؛ وعَقّدتْ من مأمورية الانتقال نحو الديموقراطية.

وهو ما يجعل من اعتماد هذه الآلية أمراً ضرورياً في مجتمعات أنهكتها الانقسامات الطائفية والسياسية والارتباكات الأمنية التي زادت من حدتها تحوّلات الحِراك في السنوات الأخيرة.

في المغرب، شكّل عمل هيئة المصالحة والإنصاف التي أحدثت عام 2003؛ تجربة متميزة في العالم العربي وشمال إفريقيا؛ فإلى جانب مقترحاتها بشأن جبر الضرر وإنصاف الضحايا عبر تعويض مادي وتأهيل صحّي واجتماعي، أوصت الهيئة بجبر الضرر الجماعي للمناطق التي تضرّرت نتيجة انتهاكات وتهميش لحقتها خلال فترة ما سُمي بسنوات الرصاص، خلصت في تقريرها النهائي إلى مجموعة من التوصيات المرتبطة بالإصلاح السياسي والمؤسساتي والدستوري الكفيلة بمنع حدوث خروقات ذات الصلة في المستقبل.

كان الدافع إلى اعتماد هذه الآلية المُجسّدة في هيئة المصالحة والإنصاف بالمغرب؛ هو دعم الانتقال السياسي في إطار الاستمرارية عبر طي صفحات قاتمة من تاريخ البلاد؛ وإعادة الاعتبار للضحايا وإدماجهم في داخل المجتمع؛ حيث جاءت ولادة التجربة طبيعية وبشكل اختياري؛ تبلورت معها إرادة المؤسسة الملكية المتوافقة مع بعض فعاليات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية والسياسية التي كانت تدعم هذا الخيار.

فما هو سياق التجربة؟ وكيف أثرت الأوضاع السياسية بالمغرب في إنضاجها؟ وكيف أثرت هذه التجربة بدورها في المشهد السياسي المغربي؟

كانت ولادة تجربة العدالة الانتقالية في المغرب طبيعية بالنظر إلى السياق السياسي والحقوقي والمدني الذي واكبها وأفرزها؛ فظهور هيئة المصالحة والإنصاف عام 2003 لم يتأتّ تحت الضغط؛ كما هو الشأن بالنسبة لتجارب دولية اقترنت فيها بثورات وتحوّلات سياسية أفرزت نظماً سياسية جديدة؛ بل جاءت نتاج توافق بين المؤسسة الملكية ومختلف الفاعلين، وتمت في نفس السياق السياسي والدستوري.

جاء إحداث الهيئة تعبيراً عن إرادة الدولة في طي ملف مثقل بالانتهاكات الجسيمة التي شهدها المغرب على امتداد عِدّة عقود مضت؛ واستجابة أيضاً للفعاليات الحقوقية ولضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعائلاتهم.

كما جاءت الهيئة في سياق مبادرات سياسية مرتبطة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين؛ وعودة العديد من المنفيين إلى أرض الوطن.. وتكييف المنظومة القانونية والمؤسّساتية الداخلية مع المعايير الدولية المتعارف عليها في مجال حقوق الإنسان الذي نصت عليه ديباجة الدستور المغربي لسنة 1996، وما تلاها من مصادقة على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وهي الخطوة التي سبقها إحداث مجموعة من المؤسسات؛ كما هو الشأن بالنسبة للمحاكم الإدارية، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ووزارة خاصة بحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، ووالي المظالم وهيئة التحكيم.. وإصدار العديد من النصوص والتشريعات القانونية التي تصب في هذا الاتجاه كمدونة الشغل ومدونة الأسرة.. إضافة إلى وصول المعارضة إلى الحكومة برئاسة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي عام 1998.

تأسست الهيئة في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2003 بمبادرة من الملك؛ وتشكّلت من عدد من الناشطين الحقوقيين والمعتقلين السياسيين السابقين وبرئاسة أحد الضحايا الذي هو الراحل إدريس بن زكري. وتكفّلت بالتقييم والبحث والتحري والتحكيم والاقتراح؛ فيما يتعلّق بالانتهاكات الجسيمة المرتبطة بالاختفاء القسري والاعتقال التعسفي التي وقعت ما بين عام 1956 تاريخ استقلال المغرب وعام 1999 تاريخ وصول محمد السادس إلى الحكم وإنشاء هيئة التحكيم المستقلة، كما كان من مهامها أيضاً؛ رد الاعتبار للضحايا وتمكينهم من تعويضات مادية، علاوة على تقديم توصيات لتحصين الأجيال المقبلة ضد أي انتهاك.

استأثرت التجربة المغربية ببعض الخصوصيات؛ فهي تمّت في نفس النسق السياسي والدستوري والإداري..؛ كما أنها اعتمدت المقاربة السياسية لا القضائية في التعاطي مع الملفات ولم تثر مسؤوليات الأشخاص بصدد الجرائم المرتكبة.

أما فيما يتعلّق بوسائل العمل؛ فقد اعتمدت الهيئة في ذلك على البحث والتحري من خلال تلقّي الشهادات والإفادات والاطلاع على الأرشيف الرسمي المرتبط بمجال اختصاصها؛ كما عقدت جلسات استماع عمومية (نقلت مباشرة عبر وسائل الإعلام المغربية المرئية) لفائدة الضحايا الذين قدّموا ملفات شكاواهم، كما انكبت أيضاً على

فحص الوثائق الخاصة بمجهولي المصير والاعتقالات التعسفية ومظاهر التعذيب وسوء المعاملة وإطلاق النار..

ظلّت المبادرة محاطة بمجموعة من الخطوط الحمراء التي حدّت من أهميتها؛ فقد اختزلت مجمل الانتهاكات في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، ولم تثر المسؤوليات الفردية في هذا الصدد؛ كما أنها لم تستحضر الحقيقة في تسميتها؛ إضافة إلى قصر المدة التي اشتغلت فيها الهيئة (سنة واحدة) واقتصار مقاربتها على ملفات وقعت قبل عام 1999؛ وتناولها للملفات بموجب طلبات من الضحايا أو ذويهم وليس بشكل تلقائي.

ورغم ذلك؛ فقد توّجت الهيئة عملها بتقديم تقرير مهم للعاهل المغربي، تضمن معطيات وافية بشأن الانتهاكات؛ وتوصيات تدعم الحسم النهائي مع صفحات الماضي القاتمة.

## انعكاسات التجربة

رغم الانتقادات التي واكبت عمل الهيئة؛ فقد راكمت هذه الأخيرة حصيلة مهمة سواء على مستوى جبر الضرر وإنصاف الضحايا مادياً عبر تمكينهم أو ذويهم من تعويضات مالية؛ أم معنوياً عبر إعادة الاعتبار للضحايا وفتح المجال أمامهم للتعبير عن معاناتهم.

وكان من أهم ما جاءت به الهيئة في نهاية أشغالها؛ هو تقريرها الختامي الذي قدّمته للملك؛ عام 2005 وتضمن مجموعة من التوصيات؛ منها: توصيات مرتبطة بجبر الضرر الفردي والجماعي، وتوصيات متّصلة بكشف حقيقة مجموعة من الحالات ومتابعتها، وتوصيات تتعلّق بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والحكامة الأمنية.

وعموماً؛ أكدت هذه التوصيات في مجملها على دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان، وترسيخ مبادئ سمو القانون الدولي لحقوق الإنسان وتطبيق استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، كما نصت على ضرورة ربط دولة القانون بإصلاح الأمن والتشريع والسياسة الجنائية؛ وعلى إصلاح القضاء ودعم استقلاليته.

لم يفت الهيئة أيضاً الدعوة إلى تجريم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والإبادة العنصرية.. وتقوية سلطات البرلمان في البحث وتقصّي الحقائق؛ ووضع استراتيجية لمكافحة الإفلات من العقاب؛ ومواصلة الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كان من انعكاسات عمل هذه الهيئة؛ أن اتخذت الدولة مجموعة من المبادرات؛ تتعلّق بتأهيل الضحايا اجتماعياً ونفسياً وصحّياً.. وتقديم تعويضات لهم، والكشف عن المقابر الجماعية وتحويل عدد من المعتقلات إلى متاحف ومراكز ثقافية.. كما تمت المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية ومواءمة عدد من التشريعات المحلية مع هذه الاتفاقيات (قانون الأحزاب؛ والقانون الجنائي..) فيما فتح نقاش عمومي بصدد إصلاح القضاء ودعم استقلاليته..

وكان للتجربة أثر كبير في التميز الذي طبع الحِراك الذي أطلقته حركة 20 فبراير من حيث سلميته؛ فقد شكّلت التجربة أحد الأسس التي دعمت مسار الإصلاح في المغرب.

ساهمت الاحتجاجات التي قادتها حركة 20 فبراير بالمغرب عام 2011 في الإسراع «بسترة» توصيات الهيئة، حيث نص الدستور الجديد على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، وأعطى مكانة سامية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها؛ فيما تم التأكيد على معاقبة جريمة الإبادة وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان..؛ وتجريم المعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحاطّة بالكرامة الإنسانية..

وكذلك الأمر بالنسبة للاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري وجريمة الإبادة وجرائم الحرب وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان؛ وحظر التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف..؛ والتأكيد على قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة.. كما تضمن الدستور مجموعة من المستجدات التي دعّمت استقلالية القضاء.

إن هذه الدّسترة وعلى أهميتها تظلّ غير مكتملة طالما لم تتم المصادقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية؛ والاستمرار في ترجمة مختلف التوصيات الأخرى التي راكمتها الهيئة على أرض الواقع. ولذلك يظلّ ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مفتوحاً ويتطلب مقاربة أكثر شمولية وديموقراطية.

تعتبر تجربة المصالحة والإنصاف شجاعة بكل المقاييس؛ سواء على مستوى إحداث الهيئة أم على مستوى بلورة النتائج والتوصيات التي خلصت إليها، وهي خطوة تاريخية تقتضي بأن يعززها فتح ورش إصلاحية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والقضائية والإدارية.

---

* مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، المغرب